علة عدم الشبه بكلام النبوة عند المحدّثين

م.د. عبد القادر محمد حسين

كلية العلوم الإسلامية/ جامعة الفلوجة

The Defect Of Unlikeness Of The Words Of Prophecy At Hadith Scholars

Produced by
Abdulqader M. Hussein
Teacher at Hadith Department
Islamic Sciences College/University of Fallujah

الملخص

اعتنى علماء الحديث ولاسيما النقاد منهم بتنقية السنة النبوية مما هو دخيل عليها، وجعلوا من علامات الوضع بالحديث (عدم الشبه بكلام النبوة) فيما أطلقوا عليه (ركاكة اللفظ وركاكة المعنى) أو (فساد اللفظ وفساد المعنى)؛ ذلك أنّ كلامه ﷺ إلهام النبوة، ونتاج الحكمة، وغاية العقل، وليس فوقه مقدار إنساني من البلاغة والتسديد وبراعة القصد، وعلى الرغم من ذلك لم يمتنع بعض الوضاعين من محاولة محاكاة أسلوب الحديث النبوي ليلقى قبولًا عند السامع، فحاولوا تقليد أسلوبه لكن هيهات أنْ يبلغوا البيان النبوي وضوحًا وفصاحةً، فأردت دراسة متن الحديث النبوي الشريف وخصائصه من حيث كونه كلام النبوة المتسامي على كلام الفصحاء والبلغاء فضلًا عن أن يكون مباينًا في نفسه لكلام الوضاعين للحديث، ومن ثم التعرف على وسائل المحدثين في كشف هذه العلة ومنهجهم في الإعلال بها، فكان عنوان البحث: **(علة عدم الشبه بكلام النبوة عند المحدّثين)**.

إشكالية البحث: يناقش البحث إشكالية الغموض في استعمال المحدثين مصطلح (عدم الشبه بكلام النبوة) في إعلالهم كثير من الأحاديث بقولهم: (لا يشبه كلام النبوة) وعبارات قريبة منها.

هدف البحث: يهدف البحث إلى التعرف على العلاقة بين علة (عدم الشبه بكلام النبوة) والبلاغة النبوية، وبيان خصائص الكلام النبوي، والوقوف على منهج أئمة نقد الحديث في استعمال هذه العلة وتطبيقاتها.

منهج البحث: اتبعت المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي من خلال جمع أقوال العلماء في هذه العلة وتطبيقاتها على بعض الأحاديث والمرويات التي تضمنت هذه العلة.

نتائج البحث: حاول البحث أن يقدم تعريفًا منضبطًا لمفهوم علة (عدم الشبه)، وأثبت أن هذه العلة من العلل الخاصة بالمتن دون الإسناد، ولها فوائد منها: أنها تجعل الناقد يتوقف في قبول الأحاديث مما ظاهرها الصحة حتى يقف على علتها الحقيقية، وأن لهذه العلة أقسامًا أربعة من حيث الفساد والركاكة ومن حيث اللفظ والمعنى.وتعرفنا على منهج النقاد في إعلال الأحاديث. ووقف البحث على أهم خصائص الكلام النبوي من البلاغة النبوية، وتناول كذلك مفهوم (جوامع الكلم) التي خُصَّ بها النبي ﷺ.

كلمات مفتاحية: (العلة– الشبه–ركاكة– فساد– المعنى).

Abstract

Scholars of Hadith, especially critics, have taken care of purifying the 'Sunnah' of the Prophet, from which is an outsider. They have made signs for the fabrication of Hadith by talking about (Unlikeness to the prophecy words) in what they called (weakness of the letter and spirit 'meaning') or (corruption of the letter and spirit). That is the speech of prophet is prophecy inspiration,

wisdom and purpose of the mind, and not above it any human rhetoric and eloquence. Yet some fabricators did not refrain to try to simulate the method of the Hadith to be accepted by the listener. So they tried to imitate his style, but how far! they could reach the good style of the Prophet in eloquence and clarity. So I wanted to study the Prophet's text and its characteristics which is different from that of eloquent and rhetoricians moreover it differs from that of fabricators. Then I tried to identify the means of scholars in detection of this defect and their approach in defecting so the title of the researcher was: (The Defect Of Unlikeness Of The Words Of Prophecy At Hadith Scholars).
Problem of Research: The research discusses the problem of ambiguity in the use of Hadith Scholars for the term (Unlikeness of the words of prophecy) in their defecting of many ahadith (texts) saying: (It is unlike the words of prophecy) and other words close to this.
Objective of the Research: It aims to identify the relationship between the defect of (Unlikeness of the words of prophecy) and the prophetic eloquence, and the characteristics of the Prophet's speech, and to stand on the approach of the scholars in using this defect and its applications.
Research Methodology: The descriptive and analysis method was followed through collecting scholars' opinions on this problem and its applications on some of the hadiths and narrations that included this problem.
Results of the Research: The research tried to provide a definition of the concept of (Unlikeness Defect). It proved that this defect is specific to 'matn' (text) and not to 'isnad' (chain of narrators). There are many benefits of for this defect: it makes the critic not accept the Hadith looks like authentic. Four sections in terms of weakness or corruption of the letter and spirit. We know the approach of critics in the defecting the ahadith. The research stands on the most important characteristics of the prophetic speech and the prophetic rhetoric, and also dealt with the concept of (common words) singled out by the Prophet (SAS).
Keywords: (Defect, Unlikeness, corruption, weakness, meaning).

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد.فتُعدُّ السنة النبوية – مصدر التشريع الثاني بعد القرآن الكريم –، المنبع الثاني كذلك في شواهد الفصاحة والبلاغة، إذ تتربع لغة الحديث النبوي على قمّة الفصاحة الإنسانية والبيان البشري، ولا غرو في ذلك، فصاحبها ﷺ هو القائل: (أعطيت جوامع الكلم..)[١] في ما عجز عنه الفصحاء، وعيَّ فيه البلغاء، فكان ﷺ (أفصح العرب، وأعلمهم بلغاتها وأوسعهم في هذا الباب وأنه لم يأتهم عن أحد من روائع الكلام ما جاءهم عنه وأن له في كل ذلك المزيَّة البيِّنة، التي تواتر بها النقل، وتظاهر بها الخبر)[٢]، فبلاغة الأرض تأتي بعد بلاغة السماء –كما يسميها الرافعي (ت١٣٥٦ه) –رحمه الله تعالى– فالحديث

النبوي الشريف مستحكم الفصاحة ومستفرد البلاغة، والذي يطيل قراءته والتضلع من معينه تتولد لديه ملكة أو ذائقة فنية يستطيع بها أنْ يميز كلامه ﷺ من كلام غيره من البشر، ولقد أوتي هذه الملكة كثيرٌ من أهل الحديث ممن أشربوا حديث النبي ﷺ وعايشوه مع حسن الفهم وقوة الحفظ وصدق الحسّ.وقد اعتنى علماء الحديث ولاسيما النقاد منهم – رحمهم الله تعالى جميعًا – بتنقية السنة النبوية من كل ما هو دخيل عليها، وبذلوا في ذلك جهودًا كبيرة، وجعلوا من علامات الوضع بالحديث (عدم الشبه بكلام النبوة) في ما أطلقوا عليه (ركاكة اللفظ وركاكة المعنى) أو (فساد اللفظ وفساد المعنى)؛ ذلك أنّ كلامه ﷺ (إلهام النبوة، ونتاج الحكمة، وغاية العقل، وما إلى ذلك ممَّا يخرج به الكلام وليس فوقه مقدار إنساني من البلاغة والتسديد وبراعة القصد والمجيء في كل ذلك من وراء الغاية)[٣] كما سنبينه لاحقًا من خصائص كلامه ﷺ.وعلى الرغم من ذلك لم يمتنع بعض الوضاعين من محاولة محاكاة أسلوب الحديث النبوي ليلقى قبولًا عند السامع، فحاولوا تقليد الأسلوب نفسه لكنهم هيهات أنْ يبلغوا البيان النبوي وضوحًا وفصاحةً وشمولًا، وأنّى لهم ذلك، ولا يخفى علينا أنّ فحول علماء الحديث تصدوا لهذه الأحاديث المكذوبة ومحصوها ونقبوها وميزوها عن الثابت الصحيح عن النبي ﷺ، فقد جاء عن ابن المبارك (ت:١٨١ه) أنه (قيل له: هذه الأحاديث المصنوعة، فقال: تعيش لها الجهابذة)[٤]، وقال الدارقطني (ت:٣٥٨ه): (يا أهل بغداد، لا تظنوا أنّ أحدًا يقدر أنْ يكذب على رسول الله ﷺ وأنا حي)[٥].مما تقدم أردت دراسة متن الحديث النبوي الشريف وخصائصه من حيث كونه كلام النبوة المتسامي على كلام الفصحاء والبلغاء فضلًا عن أن يكون مباينًا في نفسه لكلام الوضاعين للحديث، ومن ثم التعرف على وسائل المحدثين في كشف هذه العلة ومنهجهم في الإعلال بها، فكان عنوان البحث: **(علة عدم الشبه بكلام النبوة عند المحدّثين)**.

إنّ علة عدم الشبه من أغمض العلل وأصعبها، ولا يطلع على حقيقتها إلا أهل الحذق والمعرفة الدقيقة بهذا العلم الشريف وبلغة النبوة، وقد تكلم عليها ابن القيم (ت:٧٥١ه)، فقال: "ومنها أنْ يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء فضلًا عن كلام رسول الله الذي هو وحي يوحى كما قال الله تعالى: {وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى، إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى} (النجم: ٣–٤) "[٦]، وجهود علماء الحديث في تمييز الأحاديث الصحيحة من المصنوعة والمكذوبة على النبي ﷺ كبيرة وواسعة ليس هذا محل بسطها.

ومن المهم أنْ نعلم أنّ علماء نقد الحديث وأهل الصناعة الحديثية يقسمون نقد الحديث على قسمين: نقد الإسناد ونقد المتن، وما يعنينا في هذا البحث هو النقد المتعلق بالمتن، وعلى الرغم من العلاقة الوثيقة بينهما نجد كثيرًا من العلماء يضعفون الحديث –أحيانًا– والسند صحيح جيد، فيصفون الحديث بقولهم: (منكر المتن، شاذ، مضطرب، غريب، فيه ظلمة، يقشعر منه الجلد، لا يطمئن له القلب)[٧]، وغير ذلك من العبارات التي تحكي حال المتن دون السند، وهذه الطريقة في إعلال الحديث معروفة عند المحدثين، فإنهم ينظرون في متن الحديث قبل النظر في إسناده، ذلك لأنّ أكثر الكذابين كانوا

يسرقون الأسانيد، بمعنى أنهم يركبون الإسناد الجيد على المتن الموضوع، أو يلقّنون الثقة في مراحل اختلاطه فيروي الموضوعات بأسانيده الصحيحة، وقد عمد بعض الكذابين إلى كتب شيوخهم الثقات، فأدخلوا عليها أحاديث مكذوبة، وكتبوها بين السطور إلى غير ذلك من الوسائل الخبيثة، ولكن العلماء كشفوا هذا كله وسجلوه في كتب الموضوعات(٨).

إشكالية البحث:

يناقش البحث إشكالية الغموض في استعمال مصطلح (عدم الشبه بكلام النبوة) في إعلال المحدثين لكثير من الأحاديث التي يقولون فيها: (لا يشبه كلام النبوة) وغيرها من العبارات القريبة منها، وعدم وجود منهج واضح في تطبيق هذه العلة على المرويات.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على العلاقة بين علة (عدم الشبه بكلام النبوة) والبلاغة النبوية، وبيان خصائص الكلام النبوي، والوقوف على منهج أئمة نقد الحديث في استعمال هذه العلة وتطبيقاتها.

منهج البحث:

اتبعت المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي من خلال جمع أقوال العلماء في هذه العلة وتطبيقاتها على بعض الأحاديث والمرويات التي تضمنت هذه العلة، وبينت مفهومها ووضعت تعريفًا محددًا لها بحسب ما استخلصته من أقوالهم وتطبيقاتهم.

خطة البحث:

اقتضى منهج البحث أنْ يكون على مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، وكما يأتي:

المقدمة: وهي التي بين يديك.

المبحث الأول: علة عدم الشبه مفهومها وأهميتها وألفاظها:

المطلب الأول: مفهوم علة عدم الشبه لغةً واصطلاحًا وفوائد معرفتها.

المطلب الثاني: علة عدم الشبه وعلاقتها بعلم العلل عند المحدثين.

المطلب الثالث: ألفاظ علة عدم الشبه ووسائل كشفها.

المبحث الثاني: خصائص الكلام النبوي:

المطلب الأول: البلاغة النبوية.

المطلب الثاني: أسلوبه ﷺ في الكلام.

المطلب الثالث: جوامع الكلم.

المبحث الثالث: أقسام علة عدم الشبه:

المطلب الأول: عدم الشبه لفساد اللفظ والمعنى.

المطلب الثاني: عدم الشبه لركاكة اللفظ والمعنى.

المبحث الرابع: تطبيقات العلة في كتب العلل:

الخاتمة

المبحث الأول
علة عدم الشبه مفهومها وأهميتها وألفاظها

المطلب الأول: مفهوم علة عدم الشبه لغة واصطلاحًا وفوائد معرفتها

أولاً: الشبه لغة واصطلاحًا:

١- **الشبه في اللغة:** اسم مصدر جاء على غير فعله، وهو على وزن (فَعِل، فَعَل)، وفعله رباعي (أشبه أو شابه)، ولم يستعمل الثلاثي منه، مثل الفعل (أعطى)، ومعنى جذره اللغوي هو: (الشين والباء والهاء أصل واحد يدل على تشابه الشيء وتشاكله لونا ووصفا، يقال شبه وشبه وشبيه، والشبه من الجواهر: الذي يشبه الذهب، والمشبهات من الأمور: المشكلات، واشتبه الأمران، إذا أشكلا)[٩].

٢- **الشبه في اصطلاح المحدثين:**

مصطلح (الشبه) وجمعه (أشباه) من المصطلحات التي لا نجد لها تعريفًا مستقلًا أو محددًا في كتب المصطلح عند المحدثين غير أنّ مفهوم الشبه مستعمل في كتب العلل بكثرة، وهو مصطلح واسع الاستعمال عند أهل النقد، وهو على نوعين: الشبه في السند والشبه في المتن، أما (الشبه) أو (الأشباه) في السند فقد عرفها بعض الباحثين المعاصرين أنها: (ألفاظ يطلقها الناقد يُرجع بها الحديث إلى مصدره الذي ترجَّح له أنه استبدل من السند جازمًا بذلك أو غير جازم)[١٠]. وقد قال الحافظ ابن رجب (ت٧٩٥ه): (حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل منهم لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك)[١١].وما يعنينا في هذا البحث هو النوع الثاني، وهو (عدم الشبه في المتن)، بعبارة أخرى هو علة عدم الشبه بكلام النبوة، وهو أنْ تأتي ألفاظ الحديث بصيغة أو تركيب يحيل عقل المحدّث الناقد العارف بأحاديث النبي ﷺ أنْ يكون هذا الحديث من أقواله، سواءً من حيث المعنى فقط أم من حيث اللفظ فقط أم من حيث اللفظ والمعنى معًا. مع صحة السند في الظاهر، وهي – أي: علة عدم الشبه – من أجناس العلل الخفية في المتون.لذا يمكن أن نعرِّف علة الشبه بكلام النبوة، فنقول:**علة عدم الشبه بكلام النبوة هي: اشتمال متن الحديث على ركاكة أو فساد، أو كليهما، في اللفظ أو في المعنى أو فيهما معًا، تحمل الناقد الحاذق على عدم قبول الحديث، وتدفعه إلى مزيدٍ من التمحيص والتدقيق في الإسناد حتى يقف على علته ومورد الخلل فيه.**إذن علة عدم الشبه هي علة (في المتن) كاشفة عن وجود علة أخرى (في السند)، فهي علة

أمارة ودلالة على وجود خطأ ما في سند الحديث، وثمرة هذه العلة وفائدتها هي الكشف عن علل أخرى في الحديث.

شرح التعريف وبيان محترزاته:

قلت: (اشتمال متن الحديث)، يخرج به ما يتعلق بسند الحديث، فليس هذا مجال بحثه.

قلت: (ركاكة أو فساد)، هو للتفريق بينهما من حيث المعنى والدلالة.

قلت: (أو كليهما)، أي باجتماع الركاكة والفساد معًا.

قلت: (تحمل)، أي أنّ هذه العلة تثير الشك في نفس الناقد من قبول الرواية.

قلت: (الناقد الحاذق)، أي أنه لا يعرف هذه العلة إلا النقاد من العلماء المحققين ممن خبروا حديث النبي ﷺ وصارت عنده ملكة تمكنه من معرفة ما يشبه حديثه وما لا يشبهه.

قلت: (عدم قبول الحديث)، أي أنها تخرج الحديث عن دائرة القبول العامة.

قلت: (وتدفعه إلى مزيدٍ من التمحيص والتدقيق في الإسناد)، أي أن هذه العلة هي التي تجعل الناقد يدقق ويبحث في إسناده حتى يتأكد له سبب هذه العلة في المتن.

ووجه العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي يأتي من استعمال نقاد الحديث لهذا المصطلح، وهو الأكثر استعمالا عندهم وهو قولهم: هذا الحديث (لا يُشبه) كلام النبوة، بمعنى نفي المشابهة والمشاكلة والمماثلة بين أسلوبين في الكلام والتعبير.

ثانيًا: فوائد معرفة علة عدم الشبه:

لا شك أنّ لمعرفة علم العلل بصورة عامة ثمارًا تطبيقية وآثارًا عملية في كتب العلل ونقد الحديث والجرح والتعديل من حيث التصحيح والتضعيف وبيان ما صح عن النبي ﷺ وما لم يصح، لكن معرفة هذه العلة على وجه الخصوص لها ثمارٌ وفوائد خاصة من أبرزها ما يأتي:

١. تجعل الناقد يتوقف في قبول الحديث الذي ظاهر إسناده الصحة، حتى يقف على علته الحقيقية وتمكنه من إصدار الحكم عليه بما يؤول إليه النظر والتمحيص والتدقيق.
٢. التعرف على منهج الأئمة النقاد المتقدمين في إعلال الأحاديث وبيان دقة نظرهم وشدة تحريهم في تمييز الأحاديث الصحيحة من الأحاديث الموضوعة والمختلقة.
٣. التأكيد على عناية المحدثين بدراسة متون السنة والحكم عليها ونقدها كما اعتنوا بدراسة الأسانيد والحكم عليها لا كما يروّج بعض المتأثرين بكلام بعض المستشرقين والطاعنين في السنة النبوية وحجيتها المرددين شبهة أن علماء الحديث اعتنوا بالأسانيد وأهملوا العناية المتون.
٤. تنزيه حديث النبي ﷺ من رديء الكلام وكل ما يخالف الفصاحة والبيان النبوي.

المطلب الأول: علة عدم الشبه وعلاقتها بعلم العلل عند المحدثين

أولاً: أهمية علم العلل:

باب العلل من أهم أبوب علوم الحديث وأدقها وأكثرها غموضًا وخفاءً، حتى قال بعضهم إنه علم أشبه بأنْ يكون إلهامًا وكهانة عند الجهّال بهذا العلم كما قال عبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨ه): (معرفة الحديث إلهام)[١٢]؛ ولذلك اعتنى به علماء الحديث، ولم يتكلم فيه ويخض غماره إلا الجهابذة الفحول من العلماء، أمثال الإمام البخاري، وابن المديني، وأبي حاتم، وأبي زرعة، وأحمد بن حنبل، ويحيى ين معين، وأمثالهم رحمهم الله تعالى جميعًا، ولذلك قال الخطيب البغدادي (ت٤٦٣ه): (معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث)[١٣]. وقد اتفق العلماء على جلالة هذا العلم وعلو شأنه بين سائر العلوم، ودقة مسلكه وخفاء غوامضه، قال ابن كثير(ت٧٧٤ه): (وهو فن خفي على كثير من علماء الحديث، حتى قال بعض حفاظهم: معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل)[١٤].وقَالَ القَاضي الرامهرمزي (ت٣٦٠ه): (فهذا باب من العلم جسيم، مقصور علمه على أهل الحديث الذين نشؤوا فيه، وعنوا به صغارًا، فصار لهم رياضة، ولا يلحق بهم من يتكلفه على الكبر)[١٥]. ولا يُنال هذا العلمُ حتى يفني الطالب عمره في طلبه وتتبع شارده وارده، وجمع طرق الحديث ومعرفة رواته، وأقوال علماء هذا الفن ونقاده، قال ابن الصلاح (ت٦٤٣ه): (اعلم أنّ معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب)[١٦]. وهذا الفن تخصص به النقاد من أهل الحديث وليس كل مشتغل بعلم الحديث، قال العلائي (ت٧٦١ه): (التعليل أمر خفي لا يقوم به إلا نقاد أئمة الحديث دون الفقهاء الذين لا اطلاع لهم على طرقه وخفاياها)[١٧]. إن علة عدم الشبه كسائر العلل عند أهل النقد من علماء الحديث تتوزع بين الظهور والخفاء، فإما أن تكون ظاهرة جلية، وإما أن تكون غامضة خفية في الحديث فيتوقف الناقد في قبوله لما يساوره من الشكّ في أن يكون هذا الحديث من كلام النبوة، وذلك بحكم ما خبره من أحاديث النبي ﷺ فصارت عنده ملكة تمكنه من التفريق بين ما يشبه كلام النبوة وبين ما لا يشبهه فيرده أو يتوقف فيه.لذلك جعل علماء الحديث ولاسيما النقاد منهم "عدم شبه الحديث لكلام النبوة" دليلًا على وجود علة في الحديث ومدعاةً للتوقف فيه وعدم قبوله.وقد يعلِّون الحديث وتقصر عبارتهم عن ذكر العلة؛ لأنه أمر ينقدح في نفس الناقد ولا يستطيع التعبير عنه لكن كثرة ممارسته للحديث حتى اختلط بلحمه ودمه، كوَّنت لديه هيأة نفسانية وملكة روحية يميز بها بين المقبول والمردود منه[١٨].قال ابن رجب: (ومن ذلك أنهم يعرفون الكلام الذي يشبه كلام النبي ﷺ من الكلام الذي لا يشبه كلامه)[١٩].ثم تكلم على هذه الملكة التي تجعلهم يميزون بين كلامه ﷺ وكلام وغيره فقال: (وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم، والمعرفة، التي خصوا بها عن سائر أهل العلم)[٢٠]. ثم يفصل القول في ذلك أكثر فيقول: (وإنما تحمل مثل هذه الأحاديث – على تقدير صحتها – على معرفة أئمة أهل الحديث الجهابذة النقاد، الذين كثرت ممارستهم لكلام النبي صلى الله عليه وسلم، ولكلام غيره، ولحال رواة الأحاديث، ونقلة الأخبار،

ومعرفتهم بصدقهم وكذبهم وحفظهم وضبطهم، فإن هؤلاء لهم نقد خاص في الحديث يختصون بمعرفته، كما يختص الصيرفي الحاذق بمعرفة النقود جيدها ورديئها، وخالصها ومشوبها، والجوهري الحاذق في معرفة الجوهر بانتقاد الجواهر، وكل من هؤلاء لا يمكن أن يعبر عن سبب معرفته، ولا يقيم عليه دليلًا لغيره، وآية ذلك أنه يعرض الحديث الواحد على جماعة ممن يعلم هذا العلم، فيتفقون على الجواب فيه من غير مواطأة)[٢١].وقال ابن القيم (ت٧٥١ه) في تعقيبه على حديث اختلف فيه:(وهذه التجويزات لا يلتفت إليها أئمة الحديث وأطباء علله، ويعلمون أن الحديث معلول بإرسال الزبيدي له **ولهم ذوق لا يحول بينه وبينهم فيه التجويزات والاحتمالات**)[٢٢]. هذه المعرفة عندهم بحديث النبي ﷺ كوّنت لديهم ما يعرف بـــ (الملكة النقدية) التي يشبهها العلماء بصنعة الصيرفي الذي يفرق بها بين الصحيح والمزيف من النقود، يقول ابن حجر (ت٨٥٢ه):(وقد تقصر عبارة المعلِّل منهم، فلا يفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى كما في نقد الصيرفي سواء)[٢٣]. ويقول الإمام السخاوي (ت٩٠٢ه) واصفًا ملكة الحفظ عند علماء الحديث أنها: (أمر يهجم على قلبهم لا يمكنهم رده وهيأة نفسانية لا معدل لهم عنها.. فالله تعالى بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجالا نقادًا تفرغوا له، وأفنوا أعمارهم في تحصيله، والبحث عن غوامضه وعلله، ورجاله، ومعرفة مراتبهم في القوة واللين)[٢٤]. وهذه الملكة وقوة الفراسة والتخمين هي نفسها التي تكون في الشعر فالناقد البصير في الشعر عندما يسمع بيتًا من أبيات الشعر يستطيع أن يخمن أنه للمتنبي أو غيره من فحول الشعر، ولو لم يسمعه من قبل، بحسب قوة ذاكرة هذا الناقد وملكة استحضاره لحفظه؟ والأمر نفسه بالنسبة للحديث النبوي[٢٥]. ومن الآثار في ذلك ما جاء عن الربيع بن خثيم (ت٦١ه) إذ يقول: (إن من الحديث حديثًا له ضوء كضوء النهار، وإن من الحديث حديثًا له ظلمة كظلمة الليل)[٢٦].وعن الأوزاعي (ت١٥٧ه) أنه قال: (كنا نسمع الحديث، فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزائف، فما عرفوا منه أخذنا به، وما أنكروا تركنا)[٢٧].ويقول ابن الجوزي (ت٥٩٧ه) في نكارة المتن: (الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه غالبا)[٢٨]. وقال البلقيني (ت٨٠٥ه): (وشاهد هذا أن إنسانا لو خدم إنسانا سنين، وعرف ما يحب، وما يكره، فادعى إنسان أنه كان يكره شيئا، يعلم ذلك أنه يحبه، فبمجرد سماعه يبادر إلى تكذيبه)[٢٩].وليس مرادهم بقولهم: إن هذا العلم إلهام، أنهم لا يستندون إلى قواعد علمية وحجج يقينية في نقد منضبط بل إن نقدهم يستند على مبادئ مقررة وقواعد كلية متفق عليها[٣٠].وقال ابن القيم مجيبًا على سؤال: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ (فهذا سؤال عظيم القدر وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة واختلطت بلحمه ودمه وصار له فيها ملكة وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه فيما يأمر به وينهى عنه ويخبر عنه ويدعو إليه ويحبه ويكرهه ويشرعه

للأمة بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه، فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وهديه وكلامه، وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز، ما لا يعرفه غيره)[٣١].وهذا أبو حاتم الرازي (ت٢٧٧ه) يوازن صنعة نقد الحديث بصنعة الصيرفي الذي يمتلك حرفة التمييز بين الصحيح منها والمزيف، فعن عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت٣٢٧ه)، قال: (سمعت أبي يقول: معرفة الحديث كمثل فص ثمنه مائة دينار وآخر مثله على لونه ثمنه عشرة دراهم)[٣٢].فالناقد هو مَن يميز بين البهرج والزائف والمغشوش وبين الخالص الجيد عند المعاينة من غير لمسه، كذلك فإن تمييز الحديث علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به[٣٣].

ثانيًا: أقوال المحدثين في علة عدم الشبه:

لقد اعتنى النُّقاد بعلة عدم مشابهة الحديث أو الخبر لكلام النَّبي ﷺ، وهذا النوع من الإعلال لا يأتي إلا بعد طولِ باعٍ في معرفة الحديث وأهله، وتمييز قول النَّبي ﷺ من قول غيره؛ لذلك نجد أنهم إذا وجدوا حديثًا لا يشبه كلام النّبُوةِ، وكان ظاهر الإسناد الصحة، حكموا عليه بالبطلان، أو بالنكارة، أو ذكروا له علةً ما كعدم السماع أو غيرها من العلل التي كثيرًا ما يكون الخلل منها في الحديث[٣٤].قال ابن رجب(ت٧٩٥ه): (ومن ذلك: أنهم يعرفون الكلام الذي يشبه كلام النبي صلى الله عليه وسلم، من الكلام الذي لا يشبه كلامه)[٣٥].وقال ابن أبي حاتم (ت٣٢٧ه): (ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلامًا يصلح أن يكون من كلام النبوة)[٣٦]. وقال الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢ه) مقررًا تقوية حديث : (وهذا التقرير يقوي أن يكون الحديث مرفوعًا؛ لأنه يشبه أن يكون كلام من أوتي جوامع الكلم)[٣٧].

المطلب الثالث: ألفاظ علة عدم الشبه ووسائل كشفها.

أولاً: ألفاظ علة عدم الشبه:استعمل أهل النقد ألفاظًا عديدة للتدليل على هذه العلة وتقريرها في الحكم على الأحاديث والرواة، ومن هذه الألفاظ ما يأتي:

١. لا يشبه أن يكون عن النَّبيِّ ﷺ.
٢. ليس يشبه كلام رسول الله ﷺ.
٣. لا يشبه كلام رسول الله ﷺ.
٤. لا تشبه ألفاظ رسول الله ﷺ.
٥. وهذه الألفاظ لا تشبه ألفاظ الأنبياء عليهم السلام.
٦. لَا يشبه لفظ رسول الله ﷺ.
٧. ولا يعرف هذا من كلام النبي ﷺ.
٨. كلامه لا يشبه كلام الأنبياء عليهم السلام.

٩. ولا يشبه هذا كلام النبوة.

١٠. يشبه كلام الفقهاء.

١١. لا يحتمل أن يكون هذا من كلام النبي ﷺ.

١٢. لا يعرف هذا من كلام النبي ﷺ.

١٣. يشبه كلام القصاص أو يشبه وضع القصاص: وهذه العبارة يطلقها النقاد على الحديث الذي يغلب عليه الطابع الوعظي في الترغيب والترهيب، وحينها يحكم الناقد أن حديثه ليس من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما هو من كلام القصاص وحديثهم(٣٨).

١٤. يشبه هذا المتن أحاديث الصالحين.إلى غير ذلك من الألفاظ التي يستعملونها للدلالة على عدم قبول متن الحديث والتوقف فيه مثل:(هذا ما ينكره القلب)، أو(لا تطمئن إليه النفس)، أو(عليه ظلمات)، أو(متنه مظلم) وغيرها من العبارات الدالة على هذه العلة والكاشفة عن وجودها[٣٩].

ثانيًا: أسباب علة عدم الشبه ووسائل كشفها:إن الأسباب الموقعة للرواة في علة "عدم الشبه" كثيرة ومتعددة كسائر العلل المانعة من قبول أحاديث الرواة والقادحة في صحتها من تعمد الكذب والوهم والخطأ والغفلة والنسيان وسوء الحفظ وغيرها مما يمنع قبول رواية الراوي ولاسيما إذا تفرد بروايته أو خالف الثقات فيه.أما الوسائل التي تعين الناقد في التنبه على العلة وتقوده إلى كشفها في المرويات فهي شيء آخر، فما طبيعة هذه الوسائل التي يستعين بها الناقد وتمكنه من التعرف على هذه العلة في الحديث الذي ظاهر إسناده الصحة، لكنه لا يشبه كلام النبوة؟!إن أهم وسيلتين لأئمة النقد الحديثي في معرفة العلل وكشفها بشكل عام هما: (التفرد والمخالفة)، أي تفرد الراوي بالرواية بألاّ يشاركه فيها غيره، ولا يكون هو ممن يحتمل تفرده، ومخالفته لغيره من الرواة سواء ممن هو مثله في درجة الضبط، أو ممن هو أوثق منه، مع قرائن أخرى مرجحة، قال ابن الصلاح في وسائل إدراك العلة: (ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك، تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به أو يتردد فيوقف فيه)[٤٠].وعلة "عدم الشبه" هي واحدة من هذه العلل التي تصيب بعض المرويات فتدخلها في دائرة النقد وتضعها على طاولة البحث والتدقيق والنظر، فحين يتوقف الناقد النابه في قبول حديث ما لعلة بدت له في متن ذلك الحديث فإنه يلجأ إلى هاتين الوسيلتين (التفرد والمخالفة) ليتحقق من سلامة حديث الراوي من هاتين الآفتين على وفق الشروط التي ذكرها النقاد والمبسوطة في مظانها وليس هذا مجال بحثها.إذن هناك أسباب لهذه العلة من الوهَم والخطأ والكذب وغيرها تتعلق بالراوي، وهناك أيضًا وسائل كشف هذه العلة تتعلق بالنقاد الذين يعينون مكان هذه العلة ويحققون كشفها في أحاديث الرواة.

المبحث الثاني
خصائص الكلام النبوي

من المسلَّم به أن لحديث رسول الله ﷺ أسلوبًا خاصًا به ومتميزًا فهو يتربع على قمة عرش الفصاحة والبلاغة والبيان الإنساني، فالرسول الله ﷺ هو أفصح من نطق بالضاد، وهو من أوتي جوامع الكلم، وأزِمَّة البيان، يصرفه كيف يشاء، بأعذب عبارة، وأوجز كلمة كما قال الرافعي (ت١٣٥٦ه): (وكأنما وضع يده على قلب اللغة، ينبض تحت أصابعه)[٤١]. من هنا قرر العلماء أنه إذا جاء لفظ الحديث مجافيًا للفصاحة ونائيًا عن البلاغة اللتين اتصف بهما حديث رسول الله ﷺ كان الحديث موضوعًا، لذلك لابد من الوقوف على أقوال العلماء في وصف البلاغة النبوية وأسلوب كلامه ﷺ وبيان مفهوم "جوامع الكلم".

المطلب الأول: البلاغة النبوية:

إن أحاديث النبي ﷺ قد حوت صنوف البلاغة، وألوان الفصاحة بما انقاد البلغاء لبيانه، وسلمت الفصاحة لسلطانه، وكما قال الجاحظ (ت٢٥٥ه): (ثم لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعاً، ولا أقصد لفظاً، ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أحسن موقعاً، ولا أسهل مخرجاً، ولا أفصح معنى، ولا أبين في فحوى، من كلامه ﷺ كثيراً)[٤٢].وهذا الزمخشري إمام البلاغيين (ت٥٣٨ه) يقول: (إن هذا البيان العربي، كأن الله –عزت قدرتُه– مخَّضه، وألقى زبدته على لسان محمد عليه أفضل صلاة وأوفر سلام، فما من خطيبٍ يقاومه إلا نكص متفكك الرجل، وما من مصقعٍ يناهزه إلا رجع فارغ السَّجْل)[٤٣].وللكاتب الأديب مصطفى صادق الرافعي كلام في البلاغة النبوية في غاية الجمال ننقله بتمامه إذ يقول: (هذه في البلاغة الإنسانية التي سجدت الأفكار لآيتها، وحسرت العقول دون غايتها، لم تُصنع، وهي من الإحكام كأنها مصنوعة. ولم يُتكلف لها، وهي على السهولة بعيدة ممنوعة، ألفاظ النبوة يعمرها قلب متصل بجلال خالقه، ويصقلها لسان نزل عليه القرآن بحقائقه، فهي وإن لم تكن من الوحي، ولكنها جاءت من سبيله، وإن لم يكن لها منه دليل، فقد كانت هي من دليله، محكمة الفصول، حتى ليس فيها عروة مفصولة، محذوفة الفضول حتى ليس فيها كلمة مفضولة، وكأنما هي في اختصارها وإفادتها نبض قلب يتكلم، وإنما هي في سموها وإجادتها مظهر من خواطره ﷺ، إن خرجت في الموعظة، قلت: أنين من الفؤاد مقروح، وإن راعت بالحكمة قلت: صورة بشرية من الروح، في مَنزعٍ يلين فينفر بالدموع، ويشتد فينزو بالدماء، وإذا أراك القرآن أنه خطاب السماء للأرض؛ أراك هذا أنه كلام الأرض بعد السماء)[٤٤].وهكذا تدل جميع هذه النصوص من أئمة البيان واللغة من المتقدمين والمتأخرين على أن البيان النبوي متميز بأسلوبه وخصائصه، وأنه قمة في الجمال والإتقان لمن ذاب القرآن الكريم

في جنانه وتجلى الإعجاز على لسانه، وهذا يرجع إلى سموه الروحى، واتصاله بالملأ الأعلى، كما قال الرافعي: (إن ذلك الجمال الفني فى بلاغته ﷺ إنما هو أثر على الكلام من روحه النبوية الجديدة على الدنيا وتاريخها ... فهو كلام كلما زدته فكرًا زادك معنى، وتفسيره قريب قريب كالروح فى جسمها البشريّ، ولكنه بعيد بعيد كالروح فى سرها الإلهي،...، فهو من لسان وراءه قلب، وراءه نور، وراءه الله جل جلاله ...، فكلامه ﷺ يجري مجرى علمه، كله ديــن وتقوى وتعليم، وكله روحانية وقوة وحياة)[٤٥].

المطلب الثاني: أسلوبه ﷺ في الكلام.

من خصائص أسلوب الحديث النبوي جمعه بين الجزالة في المفردات والوضوح في الدلالة، وضوح لا تحجبه أساليب معقدة، وجزالة لا يفارقها الوضوح والبيان، ولا تنافسها جزالة في متانة التركيب وفخامة الإيقاع وعدم الابتذال، البعيد عن التكلف مع حسن التصوير ودقة الوصف[٤٦].قال يونس بن حبيب (ت١٨٢ه): (ما جاءنا عن أحد من روائع الكلم ما جاءنا عن رسول الله ﷺ)[٤٧].قال الخطابي (ت٣٨٨ه): (إن الله جل وعز لما وضع رسوله موضع البلاغ من وحيه، ونصبه منصب البيان لدينه، اختار له من اللغات أعربها، ومن الألسن أفصحها وأبينها، ليباشر في لباسه مشاهد التبليغ وينبذ القول بأوكد البيان والتعريف، ثم أمده بجوامع الكلم التي جعلها ردءا لنبوته وعلما لرسالته؛ لينتظم في القليل منها علم الكثير، فيسهل على السامعين حفظه ولا يؤودهم حمله، ومن تتبع الجوامع من كلامه لم يعدم بيانها)[٤٨].وعن تفرّد الأسلوب النبوي بهذا البيان وعدم تحصيله لأحد من الناس يقول الرافعي: (وأين من ذلك الفصحاء والبلغاء وأنى لهم؟ وما قط عرفنا بليغًا سلمت له جهات الصنعة في كلامه –من اللغة والبيان والحكمة– على أتمها، بحيث لم يرغ عن قصد الطريقة، ولا تحيفته إحدى هذه الثلاث بإدخال الضيم على أختيها في كلامه واستبانة أثرها فيه وغلبتها عليه)[٤٩].

المطلب الثالث: جوامع الكلم:

يعرِّف علماء الحديث والبيان "جوامع الكلم" التي أوتيها النبي ﷺ بـــ: (أن يتكلم بالقول الموجز القليل الألفاظ الكثير المعاني)[٥٠].قال الجاحظ: (وهو الكلام الذي قلّ عدد حروفه وكثر عدد معانيه، وجلّ عن الصنعة، ونزّه عن التكلف، وكان كما قال الله تبارك وتعالى: قل يا محمد: وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ)[٥١]. وجوامع الكلم كما قال النووي (ت٦٧٦ه) نقلاً عن الهروي (ت٤٨١ه): (وكلامه ﷺ كان بالجوامع، قليــل اللــفظ، كثير المعنى)[٥٢]، وقال ابن الأثير (ت٦٠٦ه): (والمراد بذلك أنه ﷺ أوتي الكلم الجوامع للمعاني،...، فالمراد به الإيجاز الذى يدل بالألفاظ القليلة على المعاني الكثيرة: أي أن ألفاظه صلوات الله عليه جامعة للمعاني المقصودة على إيجازها

واختصارها، وجل كلامه جار هذا المجرى)[٥٣]. وقال الطـــيبي (ت٧٤٣هـ): (وقيل: إيجاز الكلام فى إشباع من المعنى، فالكلمة القليلة الحروف منها تتضمن كثيراً من المعاني وأنواعاً من الكلام)[٥٤].

وجوامع الكلم على ثلاثة أقسام:

الأول: ما روي عنه ﷺ بقصد الاستدلال على كمال فصاحته وبلوغ أعلى درجات البيان كحديث (حمي الوطيس)[٥٥] ويدخل في هذا الأمثال النبوية[٥٦].

الثاني: الأحاديث التي يتعبد بألفاظها كأحاديث الدعاء وأذكار العبادات كما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه: (علمني رسول الله ﷺ التشهد كما يعلمني السورة من القرآن)[٥٧]، وعنه رضي الله عنه: (كنا لا ندري ما نقول إذا صلينا، فعلمنا نبي الله ﷺ جوامع الكلم فقال لنا: "التحيات لله...")[٥٨].النوع يكاد لا يقع فيه التغيير ولا التصرف من الرواة ولهذا قال الحافظ ابن حجر : (الأقوال المنصوصة إذا تعبد بلفظها لا يجوز تغييرها ولو وافق المعنى)[٥٩].

الثالث: الأحاديث المتواترة كحديث: ((من كذب عليّ متعمدًا..)) الحديث فهذه لكثرة رواتها وتتابعهم عليها فلا يتردد الناظر أنها محفوظة بلفظها[٦٠].وهنا يأتي السؤال: هل كل كلام الرسول ﷺ داخل في حدِّ "الجوامع" السابق ذكرها أو لا؟!والجواب على ذلك (أن هذا يدخل في حد الفصاحة والبلاغة لا في حد "الجوامع" التي تقتضي طبيعتها الاختصار غير المخل مع الفصاحة والبيان)[٦١].كما أنه ليس كل كلامه ﷺ داخل في حد الجوامع بل أكثره كذلك، وما لم يكن من "الجوامع" فإنه لا يخرج البتة عن أعلى درجات الفصحى والإيجاز.

وبناءًا على ذلك فإنه يدخل في حد "الجوامع": الأدعية النبوية، والأمثال النبوية، والجمل القصيرة، أما الأحاديث الطويلة كحديث الشفاعة وحديث الإسراء والمعراج وغيرها فهذه يصدق عليها وصف الفصاحة والبيان لا وصف الجامعية[٦٢]. فهل يعسر على من تذوق من هذا البيان العذب أن يميّز ما سواه، وأن يميّز بينه وبين ما دونه من الكلام، مما يختلقه الكذابون والوضاعون وينسبونه إلى النبي ﷺ، فهيهات أن يخفى الفرق بين النحاس والذهب، أو بين الميت والحي، وإن خفي ذلك على قليل البضاعة من العلم، فلن يخفى على أرباب الصناعة الحديثية ونقادها، وعلماء اللغة العربية وفصحائها[٦٣].

المبحث الثالث

أقسام علة عدم الشبه.

عامة أهل الاصطلاح يتكلمون على ركاكة اللفظ والمعنى وفسادهما في بعض الأحاديث ويأتون بالأمثلة على ذلك مع التباين الواضح في دلالة هذه الأمثلة من حيث درجة الركاكة أو الفساد في اللفظ والمعنى، وهذا ما فعله ابن القيم – رحمه الله تعالى– حين عدَّد أمارات الوضع أو الضوابط الجامعة التي يعرف بها الحديث الموضوع من دون النظر في إسناده، فمنها ما هو مخالفة لصريح القرآن(٦٤) ومنها ما هو تصحيف في بعض ألفاظ الحديث(٦٥).وعدم الشبه قد يكون من حيث الصياغة والأسلوب، وقد يكون من حيث المعنى كما سيأتي.إذن عدم الشبه لكلام النبوة يكون من وجهين:

الأول: مخالفة قواعد الشريعة وأصولها، وهذا على ضربين: البطلان والفساد، فبطلان المعنى ما كان فيه مخالفة القواعد العامة من الشريعة، وفساد المعنى ما فيه سماجة وكونه مما يسخر منه(٦٦).

والثاني: ما كان مخالفاً للكلام النبوي في الصياغة والأسلوب، ومجافيًا له في البلاغة ومتانة السبك وجزالة الألفاظ، مفتقدًا لتلك المسحة النبوية المفعمة بنور الوحي.

المطلب الأول: عدم الشبه لفساد اللفظ والمعنى.

كثيرًا ما يستعمل النقاد مصطلح (عدم الشبه)، ويعنون به فساد اللفظ والمعنى معًا لمتن الحديث، أو فساد اللفظ وحده، أو فساد المعنى وحده، لكن فساد اللفظ والمعنى عندهم هو غير ركاكة اللفظ والمعنى قطعًا، لذلك تراهم يفرّقون بين كل منهما، وهذا يقتضي منا أن نبين أولاً معنى الفساد لغةً واصطلاحًا:

١- الفساد في اللغة:

الفسادُ: نَقِيضُ الصَّلَاحِ، فَسَدَ يَفْسُدُ ويَفْسِدُ وفَسُدَ فَسادًا وفُسُودًا، فَهُوَ فاسدٌ وفَسِيدٌ فِيهِمَا(٦٧).

وفَسَدَ الشَّيْءُ يَفْسُدُ بِالضَّمِّ (فَسَادًا) فَهُوَ (فَاسِدٌ)(٦٨).

وقيل: فَسَد الشيءُ: بَطَلَ واضْمَحَلّ، وَيكون بمعنَى تَغَيَّر(٦٩).

٢- الفساد في الاصطلاح:

قال الراغب (ت٥٠٢ه): (الفساد خروج الشيء عن الاعتدال قليلا كان الخروج عليه أو كثيرا، ويستعمل في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة)(٧٠). وقال المناوي: (الفساد: هو انتقاض صورة الشيء)(٧١).وقال ابن الجوزي: (والفساد: تغير الشيء عما كان عليه من الصلاح، وقد يقال في الشيء مع قيام ذاته، ويقال فيه مع انتقاضها، ويقال فيه إذا بطل وزال،..، وفي الأقوال: –إنها فاسدة– إذا كانت غير منتظمة)(٧٢).أما من حيث كونه مصطلحًا مركبًا (فساد المعنى) أو (فساد اللفظ) عند المحدثين، فهو بطلان متن الحديث في نفسه من جهة المعنى ومن جهة اللفظ، ويجعلون ذلك من علامات الوضع في الحديث التي يستدلون بها على أن الحديث مكذوب مختلق،

وهذا قبل النظر في إسناده والتنقيب في رواته، قال ابن القيم مشيرًا إلى هذا المعنى: (أن يكون الحديث باطلا في نفسه، فيدل بطلانه على أنه ليس من كلام الرسول ﷺ)[٧٣].

والفساد بهذا المعنى يشمل اللفظ والمعنى معًا وكما يأتي:

أولاً: فساد المعنى: وهو بطلان المعنى لمتن الحديث، بل إن دخول الفساد في معنى الحديث أكثر وأشمل من أن يكون في لفظه، وهو الأخطر في الأحاديث الموضوعة؛ وذلك أن فساد اللفظ يمكن كشفه بسهولة، أما فساد المعنى فقد يعسر ويصعب كشفه، ولذلك لا يسبر غور علله ولا يكشف غوامض خلله إلا العلماء النقاد، وهذا ما جعلهم يضعون علامات خاصة لتعيين عدم مشابهة الحديث لكلام النبوة من حيث فساد المعنى، وحددوا ضوابط لذلك، ومن هذه الضوابط – المعززة بالأمثلة – ما ذكره ابن القيم وغيره وكما يأتي[٧٤]:

أ- أن يكون الحديث مخالفاً لبديهيات العقول، من غير أن يمكن تأويله مثل: (إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعًا وصلَّت عند المقام ركعتين). وحديث: (إذا غضب الله تعالى أنزل الوحي بالفارسية وإذا رضي أنزله بالعربية).

ب- أن يكون الحديث مخالفاً للقواعد العامة في الحكم والأخلاق مثل: (جَوْرُ التُّرْكِ وَلاَ عَدْلَ العَرَبِ).

ت- أن يكون الحديث داعيًا إلى الشهوة والمفسدة مثل: (النَّظَرُ إِلَى الوَجْهِ الحَسَنِ يُجْلِي البَصَرَ).

ث- أن يكون الحديث مخالفاً للْحِسِّ والمشاهدة مثل: (لا يُولَدُ بَعْدَ الْمِائَةِ مَوْلُودٌ لِلَّهِ فِيهِ حَاجَةٌ).

ج- أن يكون الحديث مخالفاً لقواعد الطب المتفق عليها مثل: (البَاذِنْجَانُ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ)، وحديث: (الباذنجان لما أكل له).

ح- أن يكون الحديث مخالفاً لما يوجبه العقل لله تعالى من تنزيه وكمال، نحو: (إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الفَرَسَ فَأَجْرَاهَا فَعَرِقَتْ، فَخَلَقَ نَفْسَهُ مِنْهَا).

خ- أن يكون الحديث مخالفاً لقطعيات التاريخ أو سُنَّةِ الله في الكون والإنسان، مثل حديث: (عوج بن عنق وأن طوله ثلاثة آلاف ذراع). وأن نوحًا لما خوَّفه الغرق، قال: احملني في قصعتك هذه، يعني (السفينة) وَأَنَّ الطُّوفَانَ لَمْ يَصِلْ إِلَى كَعْبِهِ وأنه كان يدخل يده في البحر فيلتقط السمكة من قاعه ويشويها قرب الشمس)، ومن ذلك حديث رتن الهندي، وأنه عاش ستمائة سَنَةً وأدرك النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

د- أن يكون الحديث مشتملاً على سخافات وسماجات يصان عنها العقلاء مثل: (الدِّيكُ الأَبْيَضُ حَبِيبِي وَحَبِيبُ حَبِيبِي جِبْرِيلُ)، قَالَ السخاوي: (أَحَاديث الديك كلهَا فِيهَا ركاكة، وَفِي جَمِيعهَا النكارة، وَشدَّة الضعْف، .. لم يَصح مِنْهَا إِلَّا (إِذا سمعتهم صياح الديكة)"[٧٥]. ومثل حديث: (اتَّخِذُوا الحَمَامَ المَقَاصِيصَ فَإِنَّهَا تُلْهِي الجِنَّةَ عَنْ صِبْيَانِكُمْ) أو كل حديث يشتمل على سخافات لا تصدر عن العقلاء

فضلًا عن سيد العلماء وخير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام الذي أوتي جوامع الكلم واختصر له الكلام اختصاراً). وهكذا كل ما يَرُدُّهُ العقل بداهة فهو باطل مردود(٧٦).

وقد عبَّر ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) عن هذا الأصل مستحسنًا له: (ما أحسن قول القائل: كل حديث رأيته تخالفه العقول وتباينه النقول وتناقضه الأصول فاعلم أنه موضوع)(٧٧).ثم جاء تأكيده على لسان الإمام الرازي (ت٦٠٦هـ) بقوله: (كل خبر أوهم باطلاً، ولم يقبل التأويل، فمكذوب)(٧٨).وهذه هي "صحة المعنى واستقامته" كما عبّر عنها الزركشي (ت٧٩٤هـ) بقوله: (وأما قوله صلى الله عليه وسلم: "نضَّر الله امرءًا سمع مقالتي فبلغها كما سمع"، فالمراد كما سمع من صحة المعنى واستقامته من غير زيادة ولا نقص)(٧٩).

ثانيًا: فساد اللفظ: وفساد اللفظ سببه أمران (اللحن والتصحيف):

الأول: اللَّحْنُ: وهو في اللغة له معان عدة ومنها: (الْخَطَأُ فِي الْإِعْرَابِ)(٨٠). وهو المراد هنا.

وفي الاصطلاح: (لحن الكلام، بالسكون : وهو قسمان جلي وخفي: فالجلي: خطأ يعرض للفظ ويخل بالمعنى،...، والخفي: هو خطأ يعرض للفظ ولا يخل بالمعنى)(٨١).

فاللحن هو: إمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية(٨٢). وهو ما يحيل المعنى في الحديث على غير المراد منه.قال القاضي الرامهرمزي (ت٣٦٠ه): (من اللحن ما يزيل المعنى ويغيره عن طريق حكمه، وكثير من رواة الحديث لا يضبطون الإعراب ولا يحسنونه، وربما حرفوا الكلام عن وجهه، ووضعوا الخطاب في غير موضعه)(٨٣).وقال الخطيب البغدادي حاكيًا ما يلزم من فساد اللفظ واللحن فيه: (من اللحن ما يحيل الأحكام ويصير الحرام حلالاً والحلال حرامًا)(٨٤). وقال السخاوي: (وَأَشد اللّحن مَا غير الْمَعْنى)(٨٥).ثم قال في حكم هذا النوع من اللحن المغير للمعنى: (لا تجوز الرواية له اتفاقًا)(٨٦)، وقال أيضًا: (وألحق بعض المتأخرين في الدخول في الوعيد من قرأ الحديث بالألحان والترجيع الباعث على إشباع الحرف المكسب للفظ سماجة وركاكة، فسيد الفصحاء ﷺ بريء من ذلك)(٨٧).لذلك أجمع العلماء على وجوب تغيير اللحن –المغير للمعنى– في الحديث المصحف إذا عرف وجه الصواب فيه، قال الخطيب: (إذا كان اللحن يحيل المعنى فلا بد من تغييره، وكثير من الرواة يحرفون الكلام عن وجهه، ويزيلون الخطاب عن موضعه، وليس يلزم من أخذ عمن هذه سبيله أن يحكي لفظه إذا عرف وجه الصواب)(٨٨).وقد صرح ابن حزم (ت ٤٥٦ه) في (الإحكام) بحرمة الرواية على اللحن: (وإن كان شيئًا لا وجه له في لغة العرب ألبتة، فحرام على كل مسلم أن يحدث باللحن عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإن فعل فهو كاذب مستحق للنار في الآخرة؛ لأنا قد أيقنّا أنه عليه السلام لم يلحن قط)(٨٩)ومن ذلك مما ورد فيه اللحن حديث: (الحياء من الإيمان)(٩٠)، إذ رواه بعض الرواة باللحن في كلمة (الحياء) من دون المد فيه(٩١)، قال

ابن الصلاح: (وهذا الحياء ممدود وترك المد فيه لحن يحيل المعنى فإنه من غير مد عبارة عن المطر وعن الخصب أيضًا والله أعلم)[٩٢].

ومن ذلك أيضًا حديث ابن أم مكتوم رضي الله عنه: (جِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّى كَبِيرٌ ضَرِيرٌ، شَاسِعُ الدَّارِ وَلِى قَائِدٌ لاَ يُلاَوِمُنِى. فَهَلْ تَجِدُ لِى رُخْصَةً أَنْ أُصَلِّىَ فِى بَيْتِى؟ قَالَ :« أَتَسْمَعُ النِّدَاءَ؟ ». قَالَ : نَعَمْ قَالَ : مَا أَجِدُ لَكَ رُخْصَةً)[٩٣].

قال الخطابي (ت ٣٨٨ه): (هكذا يرويه المحدثون، وهو غلط، والصواب: لا يلائمني، أي لا يوافقني ولا يساعدني على حضور الجماعة)[٩٤].

الثاني: التصحيف:وهو في اللغة: (تَغْيِيرُ اللَّفْظِ حَتَّى يَتَغَيَّرَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ مِنْ الْمَوْضِعِ وَأَصْلُهُ الْخَطَأُ يُقَالُ صَحَّفَهُ فَتَصَحَّفَ أَيْ غَيَّرَهُ فَتَغَيَّرَ حَتَّى الْتَبَسَ)[٩٥].وفي الاصطلاح: (تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها)[٩٦].ومن أنواع التصحيف التي ذكرها العلماء تصحيف اللفظ وتصحيف المعنى، وما يعنينا هنا الأول: ومثاله ما جاء عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال:((احتجر رسول الله ﷺ حجيرة بخصفة، أو حصير))[٩٧]، فقد صحفه بعضهم فقال: (إن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد)[٩٨].ومن ذلك أيضًا ما صحفه بعضهم من حديث: (زُرْ غِبًّا تَزْدَدْ حُبًّا)[٩٩]؛ فقال: (زرعنا تزدد حنا)، ثم فسره (بأن قومًا كانوا لا يؤدون زكاة زروعهم، فصارت كلها حناء)[١٠٠]. ولأن التصحيف في لفظ الحديث موجبًا لفساد اللفظ دأب كثير من أهل العلم على التحذير من اللحن في الحديث ووجوب تعلم علم النحو والعربية ولاسيما طالب علم الحديث.

قال الأصمعي (ت٢١٦ه): (إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي ﷺ : "من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار.."؛ لأنه لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه)[١٠١].لذلك قال ابن الصلاح (ت٦٤٣ه): (فحق على طالب الحديث أن يتعلم من النحو، واللغة ما يتخلص به من شين اللحن، والتحريف، ومعرتهما)[١٠٢].

المطلب الثاني: عدم الشبه لركاكة اللفظ والمعنى:

١- **الركاكة في اللغة:** هي من: (ركَّ الشيء، أي رَقَّ وضَعُفَ،.. والركيك: الضعيف)[١٠٣].

قال ابن فارس: (رَكَّ) الرَّاءُ وَالْكَافُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا وَهُوَ مُعْظَمُ الْبَابِ رِقَّةُ الشَّيْءِ وَضَعْفُهُ)[١٠٤].و(الرَّكِيكُ والرُّكاكةُ والأَرَكّ مِنَ الرِّجَالِ: الفَسْل الضَّعِيفُ فِي عَقْلِهِ ورأْيه، وَقِيلَ: الرَّكِيكُ الضَّعِيفُ فَلَمْ يُقَيِّدْ)[١٠٥].

٢-**الركاكة في اصطلاح المحدثين:** هي الضعف والرداءة في أسلوب الكلام واللفظ أو في المعنى أو فيهما معًا، وطالما أن الحديث النبوي يأتي في ذروة البيان العربي بأسلوبه الخاص الذي يتسم بالفصاحة والبلاغة، فكل كلام فيه ركّة في اللفظ أو ضعف في الأسلوب لا يمكن أن يكون من كلامه ﷺ، فإذا جاء اللفظ مجافيًا للفصاحة ونائيًا عن البلاغة اللتين اتصف بهما حديث رسول الله ﷺ

كان الحديث موضوعًا[١٠٦].ولذلك كانت ركاكة الألفاظ والمعاني أيضًا سببًا وعلامة من علامات الوضع في الحديث عند المحدثين، قال الحافظ ابن كثير في باب: (معرفة الموضوع المختلق المصنوع):(وعلى ذلك شواهد كثيرة، ومن ذلك ركاكة ألفاظه، وفساد معناه، أو مجازفة فاحشة، أو مخالفة لما ثبت في الكتاب والسنة الصحيحة)[١٠٧]. وجعل ابن القيم هذه الأمارة –ركاكة المعنى– دليلاً وشاهدًا على الوضع والكذب في الحديث فقال:

(والأحاديث الموضوعة عليها ظلمة وركاكة ومجازفات باردة تنادي على وضعها واختلاقها على رسول الله ﷺ)[١٠٨].وإذا جئنا إلى علماء مصطلح الحديث وجدناهم قسموا الركاكة على نوعين: ركاكة المعنى، وركاكة اللفظ، وكما يأتي:

أولاً: ركاكة المعنى: ركاكة المعنى ورداءته هي قطعًا غير فساد المعنى (الذي هو البطلان) فالركاكة أقل منه وأخف وهو كله ينزه عن قوله ﷺ.ويرى ابن حجر أن الأصل في الحكم على متن الحديث بالركاكة هو ركاكة المعنى فيقول: (المدار في الركة على ركة المعنى، فحيثما وجدت دل على الوضع، وإن لم ينضم إليه ركة اللفظ؛ لأن هذا الدين كله محاسن، والركة ترجع إلى الرداءة)[١٠٩].وأحيانًا تكون ركاكة المعنى دليلاً على فساد المعنى لذا قال علي القاري (ت ١٠١٤هـ): (وربما تجتمع ركة اللفظ والمعنى، وذلك أبلغ، بل ركاكة المعنى كافية في الدلالة على الوضع وفساد معناه)[١١٠]. ومن ذلك: (الإفراطُ بالوعيدِ الشديدِ على الأمرِ الصغيرِ، أو الوعدِ العظيمِ على الفعلِ الحقيرِ، وهذا كثيرٌ في حديثِ القصاصِ، وهو يرجعُ إلى رَكاكةِ المعنى)[١١١].وكذلك كل حديث يكون (نوعًا من التعبير الفلسفي يخالف المألوف من كلام النَّبِيّ، فإن ذلك داخل تحت بحث «ركاكة اللفظ» وضابطه أن تقطع بأن النَّبِيّ لا يقول مثل هذا الكلام)[١١٢]. وإنما هذا يتأتى لمن ملك الذائقة البيانية والملكة الحديثية في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، كالأئمة الحفاظ والعلماء النقاد على سبيل القطع بنفي أن يكون ذلك الحديث من كلامه صلى الله عليه وسلم، أما من نزلت مرتبته عن هؤلاء كطالب العلم الفطن فينفيه على سبيل الظن ولا يقطع بنفيه حتى يعود لكلام الأئمة المتقدمين وأقوالهم في مصادر السنة النبوية المعتد بها. وقد وضع العلماء علامات ترشد إلى هذه الركاكة وتدل عليها، قال ابن القيم: (ومنها ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها بحيث يمجها السمع ويسمج معناها الفطن)[١١٣].**ومن أمثلة ذلك ما يأتي:**

١–حديث: (أربع لا تشبع من أربع: أنثى من ذكر وأرض من مطر وعين من نظر وأذن من خبر)[١١٤].

٢–حديث: (إن لله مَلَكًا من حجارة، يقال له عمارة، ينزل على حمار من حجارة كل يوم يسعر)، وهو ركيك لفظًا ومعنى وهو أشبه بسجع الكهان الذي نفر منه الرسول صلى الله عليه وسلم[١١٥].

٣–من ذلك أيضًا مما جزم العلماء بوضعه وردّه لركاكة ألفاظه الكتاب الذي أبرزه يهود خيبر وزعموا

أنه كتبه لهم رسول الله ﷺ في إسقاط الجزية[١١٦].

وغيرها من الأحاديث المنسوجة على المنوال نفسه، مما ينكرها كل مطّلعٍ على أحكام الشريعة فضلًا عن أن يكون عالمًا أو متخصصًا في هذا العلم.

ثانيًا: ركاكة اللفظ:

ذكرنا أن المراد بالركاكة هو: الضعف والرداءة في أسلوب الكلام واللفظ، وهذه الركاكة تجعل العارف باللسان العربي الفصيح يعلم يقينًا أن هذا الكلام لا يصدر من فصيح فضلًا عن أفصح الفصحاء، وأبلغ البلغاء سيدنا رسول الله ﷺ [١١٧].وهنا يفرّق المحدثون بين الراوي للحديث – الركيكة ألفاظه–، المصرّح بأنه من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، والراوي للحديث بالمعنى، فإن رفع الراوي الحديث للنبي ﷺ فيعدون ذلك نوعًا من الكذب، وإن لم يرفعه بل رواه بالمعنى فلا تدل ركاكة اللفظ وحدها على الوضع، قال الحافظ ابن حجر: (اعترض عليه بأن ركاكة اللفظ لا تدل على الوضع حيث جوزت الرواية بالمعنى. نعم إن صرح الراوي بأن هذا صيغة لفظ الحديث وكانت تخل بالفصاحة أو لا وجه لها في الإعراب دل على ذلك)[١١٨].

وهنا لابد من الإشارة إلى أنه قد يستعمل بعض العلماء (الركاكة) ويريد بها (الفساد) وهي عندئذٍ "الركاكة المطلقة" غير المقيدة فيقولون ركاكة اللفظ ويريدون بها فساد اللفظ، كما استعمله ابن القيم، وهو صنيع الحافظ ابن حجر كذلك، في حين ميّز بينهما الحافظ ابن كثير على ما فصلنا في التقسيمات آنفًا.

المبحث الرابع
تطبيقات العلة في كتب العلل:

لأئمة نقد الحديث ألفاظ يستعملونها للدلالة على هذه العلة مثل أن يقولوا: (لا يُشبه كلام رسول الله) مشتقة من لفظة (الشبه) بالنفي، وهو الأصل، وأحيانًا يقولون في حديث: (يشبه حديث فلان)، الصحابي أو التابعي أو من بعده، ولكل ناقد مصطلحه أو عبارته الخاصة التي يعبّر بها عن هذه العلة، الدالة على نفي الشبه لكلام النبوة، وكما في الأمثلة الآتية:

١–قولهم: **(لا يشبه أن يكون عن النَّبِيِّ ﷺ)**:قال ابن أبي حاتم في العلل: (وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ؛ رَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَغَيْرُهُ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: ((أَيُّمَا رَجُلٍ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ يَأْمَنُ أَنْ يَسْبِقَ)). قَالَ أَبِي: هَذَا خَطَأٌ، لَمْ يَعْمَلْ سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ بِشَيْءٍ، **لا يشبه أن يكون عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم**، وأحسن أحواله أن يكون عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قوله، وقد رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدٍ قوله)[١١٩].

٢–قولهم: **(ليس يشبه كلام رَسُوْل الله ﷺ)**:

قَالَ ابن حبان (ت٣٥٤ه) في ترجمة (محمد بن حجر بن عبد الجبار)[١٢٠]: (يروي عن عمه سعيد بن عبد الجبار، عن أبيه – وائل بن حجر– بنسخة منكرة، فِيهَا أشياء لها أصول من حَدِيْث رَسُوْل الله ﷺ، وليس من حَدِيْث وائل بن حجر، وفيها أشياء من حَدِيْث وائل بن حجر مختصرة جاء بِهَا عَلَى التقصي وأفرط فيه، ومنها أشياء موضوعة **ليس يشبه كلام رَسُوْل الله** ﷺ لا يجوز الاحتجاج به)[١٢١].

٣–قولهم: **(لا تشبه ألفاظ رسول الله** ﷺ**)**:قال ابن عدي (ت٣٦٥ه) في ترجمة: (جعفر بن أحمد بن علي بن بيان بن زيد بن سيابة أبو الفضل الغافقي المصري)، قال: (حدثنا جعفر حدثنا نعيم بن حماد المروزي حدثنا سليمان بن حبان عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: (من أبصر سارقًا يسرق سرقة، صغرت أم كبرت، فكتم عليه ما يسرق، ولم ينذر به، كان عليه من الوزر مثل الذي على السارق، ولا يسرق السارق حتى يخرج الإيمان من قلبه، ولا يكتم عليه من يراه حتى يخرج الإيمان من قلبه، ويبرأ الله منهما وكلاهما في النار إلا أن الذي نظر إليه وكتم عليه يدعكان بالعذاب دعكًا)، قال الشيخ: وهذا بهذا الإسناد باطل، **وهذه الألفاظ التي ذكرها في هذا الحديث لا تشبه ألفاظ رسول الله** ﷺ**)**[١٢٢].

٤–قولهم: **(لا تشبه ألفاظ الأنبياء)**:قال ابن عدي في ترجمة (عبد الله بن حفص الوكيل): (ثنا عبد الله بن حفص ثنا بشر بن الوليد القاضي ثنا حزم بن أبي حزم القطعي عن ثابت عن أنس قال قال النبي ﷺ من أحبني فليحب علي، ومن أحب علي فليحب ابنتي فاطمة، ومن أحب ابنتي فاطمة فليحب ولديهما الحسن والحسين، وإنهما لفرطي أهل الجنة، وإن أهل الجنة ليباشرون ويسارعون إلى رؤيتهم ينظرون إليهم، فحبهم إيمان، وبغضهم نفاق، ومن أبغض أحدًا من أهل بيتي فقد حرم شفاعتي بأني نبي مكرم بعثني الله بالصدق، فحبوا أهل بيتي وحبوا علي)، وهذا حديث باطل بهذا الإسناد وضعه شيخنا هذا، **وهذه الألفاظ التي في هذا الحديث لا تشبه ألفاظ الأنبياء)**[١٢٣].

٥–قولهم: **(لَا يشبه لفظ رَسُول الله** ﷺ**)**:قَال ابن عبد الْبر (ت٤٦٣ه) في حديث: (عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: أَحُجُّ عَنْ أَبِي؟ قَالَ: (نَعَمْ، إِنْ لَمْ تَزِدْهُ خَيْرًا لَمْ تَزِدْهُ شَرًّا)، قَالَ أَبُو عُمَرَ: أَمَّا هَذَا الْحَدِيثُ فَقَدْ حَمَلُوا فِيهِ عَلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ لِانْفِرَادِهِ بِهِ عَنِ الثَّوْرِيِّ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ أَصْحَابِهِ وَقَالُوا هَذَا حَدِيثٌ لَا يُوجَدُ فِي الدُّنْيَا عِنْدَ أَحَدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ إِلَّا فِي كِتَابِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَوْ فِي كِتَابِ مَنْ أَخْرَجَهُ مِنْ كِتَابِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَلَمْ يَرْوِهِ أَحَدٌ عَنِ الثَّوْرِيِّ غَيْرُهُ وَقَدْ خَطَّؤُوهُ فِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُمْ خَطَأٌ فَقَالُوا: هَذَا لَفْظٌ مُنْكَرٌ لَا تُشْبِهُهُ أَلْفَاظُ النَّبِيِّ ﷺ)[١٢٤].

٦-قولهم: **(لا يعرف هذا من كلام النبي ﷺ)**:سُئِلَ الدارقطني (ت٣٨٥ه) عَنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هريرة، عن النبي ﷺ: ((الْمِعْدَةُ حَوْضُ الْبَدَنِ، وَالْعُرُوقُ إِلَيْهَا وَارِدَةٌ ... الْحَدِيثَ)). فقال: **(ولا يعرف هذا من كلام النبي ﷺ**، إنما هو من كلام عبد الملك بن سعيد بن أبجر)[١٢٥].

٧- قولهم: **(لا يشبه كلامَ النبي ﷺ)**.حديث ابن مسعودٍ، أَنَّ النَّبِيّ -صلى اللَّه عليه وسلم- قَالَ له ليلةَ الجنِّ: (ما في إدَاوتكَ؟)[١٢٦].قَال الخلال[١٢٧] فيه: (حديث موضوع، **لا يشبه كلامَ النبي ﷺ**)[١٢٨].

٨- قولهم: **(لا يشبه كلام النبوة)**:حَدِيثُ (مَنْ عَشِقَ فَعَفَّ)، قال ابن القيم: (فهذا يرويه سويد بن سعيد، وقد أنكره حفاظ الإسلام عليه،...، والصواب في الحديث أنه من كلام ابن عباس – رضي الله عنهما – موقوفًا عليه، فغلط سويد في رفعه)، ثم قال معقبًا عليه: **(ولا يشبه هذا كلام النبوة)**[١٢٩].

٩-قولهم: **(يشبه أحاديث القصاص)**:قال ابن رجب: (ومن ذلك قول ابن المديني في حديث الفضل بن عباس عن النبي ﷺ في خطبة الوداع الذي رواه القاسم بن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن أبيه، عن عطاء، عن الفضل: إنه **يشبه أحاديث القصاص**، وليس يشبه أحاديث عطاء بن أبي رباح، ومنه قول أبي أحمد الحاكم، في حديث علي الطويل في الدعاء، لحفظ القرآن: **إنه يشبه أحاديث القصاص)**[١٣٠].

١٠- قولهم: **(يشبه وضع القصاص)**:قال الحافظ الذهبي (ت٧٤٨ه) في ترجمة (عباد بن عبد الصمد)، بعد أن ساق حديثًا له: (إذا كان أول ليلة من رمضان نادى الله رضوان خازن الجنة فيقول: زين الجنان للصائمين..فذكر حديثاً طويلاً **يشبه وضع القصاص)**[١٣١]. قولهم: **(يشبه كلام الفقهاء)**:قال ابن رجب: (وربما يأتون بألفاظ تشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم، وقد اختصر شريك حديث رافع بن خديج في المزارعة، فأتى به بعبارة أخرى فقال: ((من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته))، وهذا **يشبه كلام الفقهاء)**[١٣٢].

١١- قولهم: **(يشبه أن يكون من كلام فلان)**.سئل الإمام الدارقطني عن حديث ابن المسيّب عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسُول اللهِ ﷺ: ((الإِحْصَانُ إِحْصَانَانِ إِحْصَانُ عَفَافٍ، وَإِحْصَانُ نِكَاحٍ))، فقال الدارقطني: (يرويه مبشر بن عبيد، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة مرفوعًا، ومبشر متروك الحديث، **يشبه أن يكون من كلام الزهري**، بل هو محفوظ عن عقيل، ومعمر، عن الزهري قوله ورأيه)[١٣٣].

١٢- قولهم: **(يشبه هذا المتن أحاديث الصالحين)**:قال ابن عدي في ترجمة: (بكير بن جعفر الجرجاني): (حدثنا عبد الملك وجعفر بن أحمد الإستراباذي، قالا: حدثنا جعفر بن أحمد بن بهرام أبو حنيفة الإستراباذي، حدثنا عبد الواحد بن بكير يعني ابن جعفر، عن أبيه عن سفيان عن أبي

إسحاق عن الحارث عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: ((من كن فيه أربع فهو من المتواضعين، من أكل مع خادمه وعقل شاته وركب الحمار وحمل ما ابتاع من السوق))...، وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل عن الثوري، **ويشبه هذا المتن أحاديث الصالحين** إذا رووه)[١٣٤].

الخاتمة

بعد هذا التطواف مع هذا البحث في دراسة هذا المصطلح، (علة عدم الشبه) لابد من أن نحط رحالنا عند خاتمة البحث وأن نبسط رداء البحث بأهم النتائج، وهي كما يأتي:

١. حاول البحث أن يقدم تعريفًا منضبطًا لمفهوم علة (عدم الشبه)، وأن يزيل الغموض الذي يكتنف هذا المصطلح واستعماله عند علماء العلل.

٢. أن هذه العلة من العلل الخاصة بالمتن دون الإسناد، وهي علة أمارة ودلالة، كاشفةٌ عن علة أخرى في السند.

٣. أن لمعرفة هذه العلة فوائد كثيرة، منها:

أ- أنها تجعل الناقد يتوقف في قبول بعض الأحاديث مما ظاهرها الصحة حتى يقف على علتها الحقيقية.

ب- أنها تعرفنا على منهج الأئمة النقاد في إعلال الأحاديث وبيان دقة نظرهم في علم العلل.

ت- تأكيد عناية المحدثين بدراسة بالمتون وليس الأسانيد فقط.

٤. أن لهذه العلة ألفاظًا خاصة شائعة عند أئمة النقد تضمن البحث سردًا لأشهرها وأكثرها استعمالاً عند المحدثين ربت على (١٤) مصطلحًا.

٥. هناك أسباب لهذه العلة، منها تعمد الكذب والوهَم والخطأ وسوء الحفظ وغيرها مما يمنع قبول رواية الراوي، وهناك أيضًا وسائل يستعين بها الناقد على كشف هذه العلة وأهم وسيلتين هما: (التفرد والمخالفة).

٦. وقف البحث على أهم خصائص الكلام النبوي من البلاغة النبوية، وذكر أقوال العلماء في ألوان البيان والفصاحة في الأسلوب النبوي، وتناول كذلك مفهوم (جوامع الكلم) التي خُصَّ بها النبي ﷺ.

٧. أن لهذه العلة أقسامًا أربعة من حيث الفساد والركاكة ومن حيث اللفظ والمعنى على وفق منهج النقاد في استعمال مفهوم المصطلح وتطبيقاتهم له.

٨. أن النقاد طبقوا هذه العلة في نقد المرويات باستعمال أكثر من مصطلح تشترك كلها في الدلالة على المراد نفسه من نفي الشبه بكلام النبوة على ما حررناه في تعريف هذه العلة، وأحياناً يكون لكل ناقد مصطلحه الخاص به.

والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات

المصادر والمراجع

١. أحكام أهل الذمة: ابن قيم الجوزية (ت:٧٥١هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.
٢. الإحكام في أصول الأحكام: أبو الحسن الآمدي (ت:٦٣١هـ): تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان.
٣. اختصار علوم الحديث: الحافظ ابن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٤. الاستذكار: ابن عبد البر (ت:٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢١ - ٢٠٠٠.
٥. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: ملا علي القاري (ت: ١٠١٤هـ) تحقيق: محمد الصباغ، دار الأمانة، مؤسسة الرسالة - بيروت
٦. أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، (ت٩٢٦هـ) دار الكتاب الإسلامي، بدون طبعة وبدون تاريخ.
٧. الأشباه في العلل، رامز محمد أبو السعود، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية، مطبوعة على الآلة الطابعة، ٢٠٠٠م.
٨. إصلاح غلط المحدثين: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٩. إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: مصطفى صادق الرافعي (ت١٣٥٦هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٨، - ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
١٠. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: القاضي عياض (ت٥٤٤هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث / المكتبة العتيقة - القاهرة / تونس، ط١، ١٣٧٩هـ - ١٩٧٠م.
١١. الإمام ابن الجوزي وكتابه الموضوعات: محمود أحمد القيسية الندوي، باكستان، ط١، ١٤٠٣ه، ١٩٨٣م.
١٢. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: ابن الملقن(ت٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
١٣. البيان والتبيين: الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣ هـ.
١٤. تاج العروس من جواهر القاموس: مرتضى الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، دار الهداية.
١٥. تأريخ آداب العرب للرافعي: مصطفى صادق الرافعي (ت١٣٥٦هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٧ه، ٢٠٠٧م.

١٦. التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري، (ت: ٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.

١٧. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: السيوطي (ت٩١١ه)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة – الرياض.

١٨. التعريفات للجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

١٩. تهذيب سنن أبي داود: ابن قيم الجوزية (ت٧٥١ه)، تحقيق إسماعيل بن غازي مرحبا، مكتبة المعارف الإيلامية، الرياض، ط١، ١٤٢٨ه، ٢٠٠٧م.

٢٠. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت١١٨٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٢١. التوقيف على مهمات التعاريف: عبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ)، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.

٢٢. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم: ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط – إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٧، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٢٣. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض.

٢٤. الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٢٧١هـ ١٩٥٢ م.

٢٥. جمع الجوامع: تاج الدين ابن السبكي (ت٧٧١هـ)، تعليق عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية ، ط٢، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.

٢٦. جمهرة اللغة: ابن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٢٧. الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي أو الداء والدواء: ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، دار المعرفة – المغرب، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٢٨. جوامع الكلم النبوي دراسة تأصيلية د.عمر المقبل، مركز تكوين للدراسات والبحوث، ط١، الرياض، ١٤٣٨ه–٢٠١٧م.

٢٩. الحديث النبوي مصطلحه، بلاغته، كتبه: محمد الصباغ (ت٢٠١٣م)، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٤٠١ه–١٩٨١م.

٣٠. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، مصر، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.
٣١. الخصائص البلاغية للبيان النبوي، محمد أبو العلا الحمزاوي، مكتبة الرشد، الرياض،١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م.
٣٢. دراسة أسلوبية للأحاديث الموضوعة، د. محمد رفعت زنجير، بحث محكم نشر في المجلة العلمية لكلية الآداب في جامعة أسيوط العدد ١٤٥.
٣٣. دفاع عن السُنَّة ورد شبه المُسْتَشْرِقِينَ والكتاب المعاصرين: أبو شُهبة (ت١٤٠٣هـ)، مجمع البحوث الإسلامية – القاهرة، ط٢، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م.
٣٤. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: مصطفى السباعي (ت١٣٨٤هـ)، المكتب الإسلامي، دار الوراق للنشر والتوزيع، ط١، سنة ٢٠٠٠ م.
٣٥. سنن ابن ماجه: (ت٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي – عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠ هـ–٢٠٠٩م.
٣٦. سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني(ت٢٧٥)، دار الكتاب العربي ــ بيروت.
٣٧. سنن الترمذي، محمد أبو عيسى الترمذي (ت٢٧٩) تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٣٨. سنن الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة – بيروت، ١٣٨٦ه – ١٩٦٦م.
٣٩. السنن الكبرى للبيهقي، مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند، ط١ ــ ١٣٤٤هـ.
٤٠. سنن النسائي: أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط٢، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.
٤١. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح: برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، (ت٨٠٢هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
٤٢. شرح السنة: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط– محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
٤٣. شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن): شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت٧٤٣هـ)، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة – الرياض)، ط١، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.
٤٤. شرح مشكل الآثار: أبو جعفر الطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥ ه– ١٤٩٤ م.

٤٥. شرح النووي على صحيح مسلم: الإمام النووي (ت٦٧٦هـ): دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٢، ١٣٩٢ه.

٤٦. شرح علل الترمذي: ابن رجب البغدادي، الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٤٧. شرح نخبة الفكر: الملا علي القاري (ت١٠١٤هـ)، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت.

٤٨. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري (ت: ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٤٩. صحيح البخاري: (ت٢٥٦هـ)، محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٥٠. صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٨، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

٥١. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: أبو عمرو، ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ.

٥٢. الضعفاء الكبير: أبو جعفر العقيلي (ت: ٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٥٣. طبقات الحنابلة: أبو يعلى (ت٥٢٦هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة – بيروت،

٥٤. العلة وأجناسها عند المحدثين: أبو سفيان مصطفى باحو، دار الضياء، ط١، طنطا ، مصر، ٢٠٠٥م.

٥٥. علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، مطابع الحميضي، ط١، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

٥٦. علل الدارقطني: علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة – الرياض، ط١، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

٥٧. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط٢، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٥٨. علوم الحديث ونصوص من الأثر: تأليف كل من: د. قحطان الدوري، د.رشدي عليان، د.كاظم الراوي، لبنان، ناشرون ، ط١، ٢٠١٥م.

٥٩. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية: السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط١، ٢٠٠١م.

٦٠. غريب الحديث للخطابي (ت: ٣٨٨ هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر – دمشق، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.

٦١. الفائق في غريب الحديث: جار الله الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي – محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – لبنان، الطبعة: الثانية، (لا ت).

٦٢. فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ): تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد دار ابن الجوزي – السعودية، ط٢،١٤٢٢هـ.

٦٣. فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ه)، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩.

٦٤. فتح المغيث بشرح الفية أحديث: السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٦٥. القاموس المحيط: الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦٦. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة أحمد، ومحمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٦٧. الكامل في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي (ت: ٣٦٥هـ)، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩ه– ١٩٨٨م.

٦٨. كتاب التمييز: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، السعودية، ط٣، ١٤١٠ه.

٦٩. الكفاية في علم الرواية: الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

٧٠. الكليات: أبو البقاء الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ) تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.

٧١. لسان العرب لابن منظور (ت: ٧١١هـ)، دار المعارف، القاهرة.

٧٢. لسان الميزان: أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند،

٧٣. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٩٠هـ –١٩٧١م.

٧٤. المثل السائر: ابن الأثير، (ت: ٦٣٧هـ)، تحقيق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

٧٥. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: محمد بن حبان البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.

٧٦. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ت: ٣٦٠هـ)، المحقق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر – بيروت، ط٣، ١٤٠٤ه.

٧٧. المحصول: فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

٧٨. مختار الصحاح: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت،ط٥ ، ١٤٢٠هـ –١٩٩٩م.

٧٩. مختصر العين: أبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩ه)، تحقيق: علال الفاسي، ومحمد الطبنجي، مطبوعات المملكة المغربية.

٨٠. المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١١ه– ١٩٩٠م.

٨١. مسند أبي داود الطيالسي (ت: ٢٠٤هـ): تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر – مصرن ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩ م.

٨٢. مسند أبي يعلى: المؤلف: أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي (ت: ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – جدة، ط٢، ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩م.

٨٣. مسند الإمام أحمد بن حنبل: أحمد بن حنبل (ت٢٠٤ه)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م.

٨٤. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية – بيروت.

٨٥. مصنف ابن أبي شيبة (المصنف في الأحاديث والآثار): أبو بكر بن أبي شيبة، (ت: ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٠٩ه.

٨٦. المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الراغب الأصفهانى (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، ط١، ١٤١٢ه.

٨٧. مقاييس اللغة: أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٨٨. مقدمة ابن الصلاح، (معرفة أنواع علوم الحديث)، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر– بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٨٩. المقرر على أبواب المحرر: يوسف بن ماجد بن أبي المجد المقدسي الحنبلي، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، جامعة القاهرة، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط١، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢ م.

٩٠. المنار المنيف في الصحيح والضعيف: ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

٩١. منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل: يوسف بن جودة الداودي، دار المحدثين، القاهرة، ط١، ١٤٣٢ه-٢٠١١م.

٩٢. منهج النقد في علوم الحديث: الدكتور نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق – سورية، ط٣، ١٤٠١ هـ -١٩٨١ م.

٩٣. الموضوعات: لابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ومحمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط١، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٩٤. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٩٥. نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر: ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٩٦. نصب الراية لأحاديث الهداية: جمال الدين الزيلعي (ت: ٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان بيروت، دار القبلة جدة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٩٧. نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين: نجم عبد الرحمن خلف، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩ه-١٩٨٩م.

٩٨. النكت الوفية بما في شرح الألفية: برهان الدين البقاعي (ت: ٨٨٥ه)، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد، ناشرون، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٩٩. النكت على كتاب ابن الصلاح: ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ه)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٠٠.النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي: عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٠١.وحي القلم: مصطفى صادق الرافعي: (ت١٣٥٦ه)، دار ابن كثير، دمشق، ط٣، ١٤٣٢ه-٢٠١١م.

١٠٢.الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: أبو شُهبة (ت: ١٤٠٣هـ)، دار الفكر العربي.

هوامش البحث

(١) صحيح مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا.

(٢) تأريخ آداب العرب للرافعي: (٢/٢٦٧-٢٦٨).

(٣) تأريخ آداب العرب للرافعي: (٢/٢٣٧).

(٤) الموضوعات لابن الجوزي: (١/ ٤٦).

(٥) الموضوعات لابن الجوزي: (١/٤٥-٤٦).

(٦) المنار المنيف:(ص٦١-٦٢)، وينظر:منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل:(ص: ١٩٠).

(٧) نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين: (ص ١٣).

(٨) ينظر: نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين: (ص ١٣-١٤).

(٩) مقاييس اللغة: (٣/ ٢٤٣).

(١٠) ينظر: الأشباه في العلل: (ص ١٣).

(١١) شرح علل الترمذي: (١/١٦٣).

(١٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (٢/ ٢٥٥).

(١٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (٢/٢٩٤).

(١٤)اختصار علوم الحديث: (ص: ٦٣).

(١٥) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: (ص: ٣٠٧).

(١٦) علوم الحديث: (ص٨١).

(١٧) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: (٢/ ٧١٤)

(١٨) ينظر: العلة وأجناسها: (٧١).

(١٩) شرح علل الترمذي: (١/ ١٦٣).

(٢٠) شرح علل الترمذي: (١/ ١٦٣).

(٢١) جامع العلوم والحكم: (٢/ ١٠٥).

(٢٢) تهذيب سنن أبي داود: (١/ ٢٣١).

(٢٣) النكت على كتاب ابن الصلاح: (٢/ ٧١١)، وينظر: تدريب الراوي: (١/٢٥٢).

(٢٤) فتح المغيث بشرح الفية أحديث: (١/٢٨٩)

(٢٥) ينظر: دراسة أسلوبية للأحاديث الموضوعة: (ص٣).

(٢٦) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص: ٣١٦)

(٢٧) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي: (ص: ٣١٨)

(٢٨) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح: (١/٢٢٩).

(٢٩) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: (١/ ٣٢٥).

(٣٠) ينظر: العلة وأجناسها عند المحدثين: (ص ٥٣).

(٣١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص: ٤٣-٤٤)، وينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي: (٢/ ٢٦٤-٢٦٥).

(٣٢) مقدمة "العلل" لابن أبي حاتم: (ص١٨٣-١٨٤)، والجرح والتعديل:٨٤/١، وينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (٢/ ٢٥٥).

(٣٣) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (٢/ ٢٥٥).

(٣٤) ينظر: منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل: (ص: ٣٤٢).

(٣٥) شرح علل الترمذي: ٢/ ٨٧٢.

(٣٦) الجرح والتعديل: ١/ ٣٥١.

(٣٧) فتح الباري لابن حجر: (١/ ٨٣).

(٣٨) ينظر: الأشباه في العلل: (ص ٤١).

(٣٩) ينظر: الوسيط في علوم مصطلح الحديث: (ص: ٣٣٦-٣٣٧).

(٤٠) مقدمة ابن الصلاح: (ص: ٩٠).

(٤١) تأريخ آداب العرب: (٢٤٠/٢).

(٤٢) البيان والتبيين: (١٧/٢-١٨).

(٤٣) الفائق في غريب الحديث: (١١/١).

(٤٤) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: (ص ١٩٣).

(٢) وحي القلم: (٧٦١/٣-٧٦٤)، وينظر: دراسة أسلوبية للأحاديث الموضوعة.

(٤٦) ينظر: علوم الحديث ونصوص من الأثر: (ص ١٩٣)، تأليف كل من: د. قحطان الدوري، د.رشدي عليان، د.كاظم الراوي، لبنان، ناشرون، ط١، ٢٠١٥م.

(٤٧) البيان والتبيين: ١٤/٢، وإعجاز القرآن والبلاغة النبوية: (ص ٢٣٦، ٢٣٧).

(٤٨) غريب الحديث للخطابي: (١/ ٦٤).

(٤٩) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: (٢٢١).

(٥٠) ينظر: فتح الباري: (٢٤٧/١٣).

(٥١) البيان والتبيين: (٢/ ١٣).

(٥٢) ينظر صحيح مسلم بشرح النووي: (٥/٥).

(٥٣) المثل السائر: (ص ٧٨).

(٥٤) ينظر شرح الطيبي على المشكاة: (٣٥٦/١٠).

(٥٥) صحيح مسلم: كتاب الجهاد والسير، باب: في غزوة حنين، ح (١٧٧٥).

(٥٦) ينظر: الخصائص البلاغية للبيان النبوي، محمد أبو العلا الحمزاوي: (ص ٦٥).

(٥٧) صحيح البخاري: كتاب الاستئذان، باب الأخذ باليدين: (ح ٥٩١٠)، وصحيح مسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة: (ح ٨٣١).

(٥٨) سنن النسائي: (ح ١١٦٦).

(٥٩) فتح الباري: (٣٠٤/٨).

(٦٠) ينظر: الاستذكار: (٥٣١/١)، وفتح الباري لابن رجب: (٤١٩/٢)

(٦١) جوامع الكلم النبوي: (ص١٦).

(٦٢) ينظر: جوامع الكلم النبوي: (ص١٥-١٨) باختصار.

(٦٣) ينظر: دراسة أسلوبية للأحاديث الموضوعة: (ص٧-٨).

(٦٤) ينظر: المنار المنيف: (ص٨٠).

(٦٥) ينظر: المنار المنيف: (ص١٣١) حيث ذكر حديث: (أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ التَّعْطِيرُ وَالنِّكَاحُ وَالسِّوَاكُ وَالْحِنَّاءُ) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة: (١٥٦/١) ح(١٨٠٢)، وعلل ابن أبي حاتم: (٥/ ٦٤٨).

(٦٦) كحديث: (لو كان الأرز رجلا لكان حليما ما أكله جائع إلا أشبعه)، قال ابن القيم: (فهذا من السمج البارد الذي يصان عنه كلام العقلاء فضلا عن كلام سيد الأنبياء)، ينظر: المنار المنيف: (ص٥٤).

(٦٧) لسان العرب: (٣/ ٣٣٥).

(٦٨) مختار الصحاح: (ص: ٢٣٩).

(٦٩) تاج العروس: (٨/ ٤٩٦).

(٧٠) المفردات: (٣٩٧).

(٧١) التوقيف: (٢٦٠)، وينظر: التعريفات: (ص: ١٦٦).

(٧٢) نزهة الأعين النواظر: (ص٤٦٩).

(٧٣) المنار المنيف: (ص ٥٩).

(٧٤) ينظر: المنار المنيف: (ص٥٠-٥٩)، وينظر: الإمام ابن الجوزي وكتابه الموضوعات: (ص ٢٥٥-٢٥٦)، والموضوعات لابن الجوزي: (ص: ١٠٠).

(٧٥) أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب: (ص: ١٤٧)، وينظر: الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (ص: ١٩٩).

(٧٦) ينظر: السنة ومكانتها للسباعي: (١/ ٩٨-٩٩)، وينظر: الإمام ابن الجوزي وكتابه الموضوعات: (ص:٢٥٥-٢٥٦).

(٧٧) دفاع عن السُّنَّة للشيخ محمد أبي شُهبة: (ص ٤٧).

(٧٨) جمع الجوامع لابن السبكي أخذاً من كتاب المحصول: (ص٦٥)، (تاج الدين ابن السبكي ت٧٧١هـ، تعليق عبد المنعم خليل إبراهيم دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م)، وينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: (١/ ٣٢٦).

(٧٩) النكت على مقدمة ابن الصلاح: (٣/ ٦٢٣).

(٨٠) مختار الصحاح (ص: ٢٨٠)، وينظر: القاموس المحيط مادة (لحن).

(٨١) الكليات: (ص: ٧٩٧).

(٨٢) ينظر: مقاييس اللغة: (٥/ ٢٣٩).

(٨٣) المحدث الفاصل: (ص: ٥٢٦).

(٨٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (٢/ ٢٢).

(٨٥) الغاية فى شرح الهداية في علم الرواية: (ص: ١١٥).

(٨٦) فتح المغيث: (٣/ ١٦٩).

(٨٧) فتح المغيث: (٣/ ١٦٠).

(٨٨) الكفاية في علم الرواية: (ص: ١٨٨).

(٨٩) الإحكام في أصول الأحكام: (٢/ ٨٩).

(٩٠) صحيح البخاري: كتاب الإيمان، باب الحياء من الإيمان.

(٩١) ينظر: مختار الصحاح: (الحيا مقصور: المطر والخصب): (ص:١٢٧).

(٩٢) صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح: (ص: ١٩٧).

(٩٣) السنن الكبرى للبيهقي: (٣/ ٥٨)، وجاء في مسند أحمد: ح رقم(١٥٤٩٠) .

(٩٤) إصلاح غلط المحدثين: (ص: ٢٦).

(٩٥) المصباح المنير: (١/ ٣٣٤).

(٩٦) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: (٤/ ٥٧)

(٩٧) صحيح مسلم: كتاب صلاة المسافرين: باب خير صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة: (٢/ ١٨٨) ح (١٧٧٥).

(٩٨) كتاب التمييز: (ص١٨٧).

(٩٩) مسند أبي داود الطيالسي: (٤/ ٢٦٨) وينظر: العلل المتناهية: (٢/ ٢٥٢).

(١٠٠) تدريب الراوي: (٢/ ٦٥٠).

(١٠١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: (ص: ١٨٤)، وعلوم الحديث الصلاح:

(١٠٢) مقدمة ابن الصلاح: (ص: ٢١٧).

(١٠٣) الصحاح: (٤/ ١٥٨٧).

(١٠٤) مقاييس اللغة: (٢/ ٣٧٧).

(١٠٥) لسان العرب: (١٠/ ٤٣٢)، وينظر: تاج العروس: (٢٧/ ١٧٣-١٧٤).

(١٠٦) ينظر: الحديث النبوي مصطلحه، بلاغته، كتبه: محمد الصباغ: (ص:٣٢٦)، وينظر: الإمام ابن الجوزي وكتابه الموضوعات: (ص: ٢٥٥).

(١٠٧) اختصار علوم الحديث: (ص: ٧٨).

(١٠٨) المنار المنيف: (ص ٥٠).

(١٠٩) تدريب الراوي: (١/ ٣٢٥).

(١١٠) شرح نخبة الفكر: (ص: ٤٤٤).

(١١١) النكت الوفية بما في شرح الألفية: (١/ ٥٧٨)، منهج النقد في علوم الحديث: (ص: ٣١٢).

(١١٢) السنة ومكانتها للسباعي: (١/ ٢٧٤).

(١١٣) المنار المنيف: (ص ٤٨ - ٤٩).

(١١٤) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: (ص: ٤٦٢).

(١١٥) ينظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: (ص: ٣٣٦-٣٣٧).

(١١٦) ينظر: أحكام أهل الذمة: (ص:٩١)، وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: (٢/ ٧٣).

(١١٧) ينظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: (ص: ٣٣٦).

(١١٨) النكت على كتاب ابن الصلاح: (٢/ ٨٤٤)، وينظر: تدريب الراوي: (١/ ٣٢٥).

(١١٩) علل الحديث لابن أبي حاتم: (٥/ ٦٧٣)، رقم (٢٢٤٩)، والحديث أخرجه ابن أبي شيبة: (٤٩٩/١٢)، وابن ماجه: (٢٨٧٦)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار": (١٨٩٨)، وأبو نعيم في "الحلية": (١٧٥/٢)، والبيهقي: (٢٠/١٠)، والبغوي: (٢٦٥٤)، من طريق يزيد بن هارون، بهذا الإسناد. ورواية أبي نعيم مختصرة بلفظ: (من أدخل فرسًا بين فرسين وهو لا يأمن أن يُسْبَق فهو قمار). وأخرجه أبو داود: (٢٥٧٩) ، وأبو يعلى: (٥٨٦٤)، والطحاوي: (١٨٩٧) و(١٨٩٨)، والدارقطني في "السنن": (١١١/٤) و(٣٠٥)، والحاكم: (١١٤/٢)، والبيهقي: (٢٠/١٠)، والبغوي: (٢٦٥٤) من طرق عن سفيان بن حسين، به. قال شعيب الأرنؤوط-رحمه الله تعالى-: الشيخين)، ينظر: تحقيق مسند أحمد: (٣٢٧/١٦). وقال أبو داود في "سننه": (٣٠/٣) ح(٢٥٨٠): (رواه معمر وشعيب وعُقيل، عن الزهري، أصح)، يعني أنه موقوف.

(١٢٠) قال فيه البخاري: (فيه نظر)، التاريخ الكبير: (١/ ٦٩)، وينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي: (٤/ ٥٩)، قال الذهبي: (له مناكير)، ينظر: لسان الميزان: (٥/ ١١٩).

(١٢١) المجروحين: (٢٨٤/٢)، ومن مناكيره: (قَالَ شَهِدْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأُتِيَ بِإِنَاءٍ، فَأَكْفَأَ عَلَى يَمِينِهِ، ثَلَاثًا، ثُمَّ غَمَسَ يَمِينَهُ فِي الْمَاءِ،.. الحديث) نصب الراية: (١/ ١٣).

(١٢٢) الكامل في ضعفاء الرجال: (٢/٤٠٢- ٤٠٣).

(١٢٣) الكامل في ضعفاء الرجال: (٥/ ٤٣٥).

(١٢٤)التمهيد: (٩/ ١٢٩). قال الشيخ شعيب الأرنؤوط في تحقيق سنن ابن ماجه: (٤/ ١٤٨): (صحيح موقوفًا على ابن عباس،...، وقالوا: لم يروه أحد عن الثوري غيره، واستنكروه من جهة لفظه، فقالوا: هذا لفظ منكر لا تشبهه ألفاظُ النبي ﷺ أن يأمر بما لا يدري هل ينفع أم لا ينفع. قلنا: المهلب البجلي عند محمَّد بن الحسن في "كتاب الحجة": (٢/ ٢٣٥) - وهما ثقتان- فروياه عن سليمان الشيباني عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس موقوفًا عليه من قوله، وأما حديث عبد الرزاق، فأخرجه الطبراني في المعجم الكبير: ح(١٣٠٠٩)، وأبو نعيم في "الحلية": (٤/ ١٠٠) من طريق عبد الرزاق، بهذا الإسناد. وقال أبو نعيم عقبه: (غريب من حديث يزيد، تفرد به الثوري)

(١٢٥) علل الدارقطني: (٨/٤٢). وراوي هذا الحديث هو: (إبراهيم بن جريج الرهاوي)، قال فيه الحافظ ابن حجر في لسان الميزان: (١/٢٥٨): (ليس بعمدة)، وقال الدارقطني في العلل: (٨/٤٢): فقال الذهبي عنه: (عبد الملك بن سعيد بن حيان الكوفي عرف بابن أَبجَر، عن أبي الطفيل والشعبي، وعنه عبيد الله الأشجعي وأبو أسامة، ثقة م د ت س) الكاشف: (١/ ٦٦٤) (٣٤٥٣).

(١٢٦) حديث ضعيف: أخرجه أحمد: (٤٢٩٦)، وأبو داود: (٨٤)، والترمذي: (٨٨)، وابن ماجه: (٣٨٤)، قال الترمذي: (إنما رُوي هذا الحديث عن أبي زيد عن عبد اللَّه عن النبي -صلى اللَّه عليه وسلم-، وأبو زيد رجل مجهول عند أهل الحديث لا يُعرف له رواية غيرُ هذا الحديث) ينظر: السنن:(١/١٤٧)، وقال ابن أبي حاتم في "العلل": (١/ ١٧): (سمعت أبا زرعة يقول: حديث أبي فزارة ليس بصحيح، وأبو زيد مجهول). وقال الحافظ في "الفتح": (وهذا الحديث أطبق علماء السلف على تضعيفه)، (١/ ٤٢٢).

(١٢٧) أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي (المتوفى: ٣١١هـ)، ينظر: طبقات الحنابلة: (١٢/٢).

(١٢٨) المقرر على أبواب المحرر: (١/ ٢٢).

(١٢٩) الجواب الكافي: (ص: ٢٤٢).

(١٣٠) شرح علل الترمذي: (٢/ ٨٦٨).

(١٣١) ميزان الاعتدال: (٢/ ٣٦٩).

(١٣٢) شرح علل الترمذي: (٢/ ٨٣٤).

(١٣٣) علل الدارقطني: (٩/١٣٣)، سؤال رقم (١٦٧٧).

(١٣٤) الكامل في ضعفاء الرجال: (٢/ ٢١٣).